دراسة بعنوان

دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية

مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزرقاء الخاصة

الزرقاء – الأردن

حول

تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية

على منظمات الأعمال

"التحديات – الفرص –الآفاق"

من إعداد

الأستاذ الدكتور حسن عبد الكريم سلوم

الدكتورة بتول محمد نوري

الجامعة المستنصرية

العراق

المقدمة

اندلعت الأزمة المالية في بداية عام 2007 في الولايات المتحدة التي بدأت في الأساس من الرهون الأمريكية لكنها تطورت حتى باتت أزمة اقتصادية على مستوى العالم. وبدأت تطال دول أوربا والعالم.

وهناك العديد من ألآثار السلبية لتلك الأزمة على الاقتصاد العام والخاص على حد سواء في جميع دول العالم الصناعية والنامية والفقيرة، مع وجود اختلاف في درجة الآثار السلبية على كل دولة. إذ بسبب الأزمة انهارت عدد من البنوك العالمية وبعض من المؤسسات المالية العالمية الضخمة وعدد كبير من الشركات العالمية بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط، كان آخرها إشهار إفلاس شركة (جنرال موتورز) الأمريكية وهو أكبر إفلاس في التاريخ الصناعي للولايات المتحدة لإحدى أقدم الشركات يصل عمرها حوالي مئة عام حيث تم تأسيسها في عام 1908 وأعلنت إفلاسها في بداية شهر يونيو الحالي 2009 ويتواصل العد التنازلي لانهيار اكبر الشركات والمؤسسات ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأمريكية. أي أن عدوى الأزمة المالية انتقلت من الولايات المتحدة إلى الأسواق المالية لمختلف الدول وبات علاجها عسيرا بعد حدوث انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية.

ومن اكبر مخلفات الأزمة المالية العالمية على المجتمع، ارتفاع نسب البطالة في العالم فعشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركا وبريطانيا فقدوا وظائفهم. ويتوقع عدة مراقبين دوليين أن تستمر البطالة في الارتفاع على الصعيد العالمي حتى خلال عام 2011، إذ ستعاني الشعوب صعوبات كبيرة من جراء ذلك.

أن هذه الأزمة تختلف عن الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، إذ إنها ليست ناجمة عن ارتفاع في أسعار الفائدة وإنما هي حدثت بسبب تراجع الطلب على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم، كما صاحب هذه الأزمة ارتفاع في أسعار النفط العالمية وارتفاع في معدلات التضخم، فضلا عن الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والفقر.

ومن الأسباب الحقيقية للازمة المالية العالمية هي الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأمريكية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول والتي أدت إلى نشوء هذه الأزمة، إذ كانت هذه المعايير بمثابة الثغرة التي تم استغلالها من قبل الإدارات بشكل سيئ. إذ أن الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض التي حدثت في الولايات المتحدة والذي اقتصر دور

المحاسبة في حينها على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك دون الالتزام بالمعايير المحاسبية بشكل سليم وعدم إظهار المصداقية والشفافية في قوائم البيانات المالية. مما يتطلب الأمر إعادة النظر بهذه المعايير، إذ أثبتت المعايير إنها تعاني من خلل يتوجب الاحتياط لتغييرها لتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق، وان لا تعتمد عملية إصدار هذه المعايير على المعايير المحاسبية الأمريكية كأساس لها، وان يتم إعادة النظر بالمعايير المعتمدة حاليا مع التطرق لمعايير جديدة لغرض التوصل إلى إعداد قوائم مالية ذات شفافية عالية جدا مع إصدار التعليمات التي تساعد في تطبيق تلك المعايير.

ولذا فأن العالم بدا يقتنع بضرورة وجود معايير محاسبية ذات صفة عالمية لغرض تفادي حدوث أزمات مالية جديدة مشابهة قد تكون أقوى من الأزمة المالية الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن وقد أكد مسؤول في وزارة الخزانة الأمريكية قبل مدة بان (الإجراءات الخاصة بتفادي أزمات في المستقبل تشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتغيير المعايير المحاسبية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق).

وان ما حدث في الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية يتطلب إعادة النظر بالمعايير المحاسبية المعترف بها حاليا والتوصل إلى معايير عالمية تساعد في تحقيق الشفافية والعدالة، فالمطبق حاليا في العالم هو المعايير المحاسبية الدولية IFRS والمعايير المحاسبية الأمريكية، وهناك دول تتبنى معايير وطنية مشتقة من المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية. وأن التفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي القرار الاستثماري خاصة المؤسسات المالية (الممولون).

ومع سرعة انتشار العولمة، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المحلية المعمول بها في إعداد التقارير المالية وبين المعايير المحاسبية الدولية. وهناك العديد من الدول التي اتجهت إلى تحقيق التوافق المحاسبي بين المعايير المحاسبية المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية بدرجات متفاوتة، وهناك دول أخرى أخذت باعتماد المعايير المحاسبية الدولية. كما هناك تفاوت في مشاركة الدول بإصدار المعايير المحاسبية الدولية. فهناك دول تشارك في صياغة مشاريع المعايير الدولية ودول تساهم بشكل أساسي في إصدار المعايير ولها حق التصويت داخل المجلس ودول أخرى تكتفي بالتعليق على تلك المعايير كما هناك دول أخرى لا يكون لها أي دور في إصدار المعايير ولكنها تلزم شركاتها باعتماد تلك المعايير بما يلائم مع أنظمتها السياسية.

وفي بحثنا هذا نحاول التوصل إلى الدور الذي لعبته المعايير المحاسبية الدولية في نشوء هذه الأزمة والدور الممكن أن تلعبه في الحد منها .

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

لا شك أننا نعيش الآن بوادر أزمة مالية عالمية، والتي بدأت بشكل حاد في التجربة الأمريكية، ثم بصورة أقل حدةً في التجارب الأوروبية المرتبطة بها، ثم التجربة اليابانية وتجارب دول جنوب شرق آسيا، ثم الصين وروسيا، وأخيرًا بقية دول العالم، وهي الدول النامية.

وقد ركزت قمة العشرين التي انعقدت في نيسان 2008 في لندن ومؤتمر وزراء المالية الذي سبقها على المعايير المحاسبية المتعلقة بحساب الديون الهالكة وتقييم الموجودات وتقييم الديون. وطالبت القمة المجتمع المحاسبي بإيجاد حلول لها، كما هناك بعض الأوساط التي تعتبر معيار القيمة العادلة بالذات هو السبب الأساس في حدوث الأزمة، فهل يتطلب الأمر تغيير المعايير، مع العلم أن صياغة معيار محاسبي جديد يستغرق ثلاث سنوات. فهل السبب في حدوث الأزمة المعايير المحاسبية وهل ينتظر الوضع الاقتصادي في العالم ثلاث سنوات حتى يتم تقويم الشركات طبقا للمعايير الجديدة في حال كونها هي السبب؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تسعى هذه الدراسة لمعرفة مدى أهمية الحاجة لوجود معايير محاسبية دولية موحدة قابلة للتطبيق في كافة دول العالم لغرض الحصول على تقارير مالية متسقة تساعد المستثمرين في كافة دول العالم على اتخاذ قرارات صائبة في الوقت المحدد ورغم وجود الأزمات المالية مثل الأزمة المالية العالمية التي يعيشها العالم اليوم.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان بداية نشوء الأزمة المالية وما هي أسباب نشؤوها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ومناقشة الدور الذي لعبته المعايير المحاسبية في نشوء هذه الأزمة.

رابعاً: فرضية الدراسة

هناك فرضيتان للدراسة وهما:

1. هناك دور للمعايير المحاسبية في نشوء الأزمة المالية العالمية بسبب وجود خطأ هيكلي في المعايير.
2. براءة المعايير المحاسبية من حدوث الأزمة المالية العالمية.

الفصل الأول

مظاهر الأزمة المالية العالمية وأسباب نشؤوها وآثارها على العالم

بداية الأزمة وكيفية نشؤوها

تعود جذور الأزمة الحالية في القطاع المالي العالمي إلى ما شهده العالم من التطورات التي حدثت في قطاع الخدمات (بنوك، بورصات شركات تامين واستثمار ومؤسسات مالية وغيرها) على حساب قطاعات الاقتصاد التقليدية من تجارة وصناعة وزراعة، ومع ظهور العولمة وتحول معظم اقتصادات العالم إلى اقتصاد السوق الحر.

ففي مطلع هذا القرن كان لدى البنوك والمؤسسات المالية مبالغ هائلة فائضة عن الحاجة من السيولة ولا توجد منافذ استثمارية لها، ولان المتاجرة بالعقارات كانت تبدو استثمار اَمن، لذا تم الاتجاه في شراء العقارات.

وقبل عامين أو ثلاثة بدأت البنوك بتقديم قروض للعامة لغرض مساعدتهم في شراء العقارات بدون طلب أي ضمانات منهم، وبمرور الزمن ازدادت مبالغ القروض (الديون العقارية المشكوك في تحصيلها) وأخذت البنوك تحاول إيجاد الحلول لتلك الديون، وهنا جاء دور بنوك الاستثمار التي قامت بتجميع تلك الديون وتوريقها Securitization وتحويلها إلى سندات دين بضمان تلك القروض العقارية. وبمهارة كبار مسؤولي الاستثمار في تلك البنوك تم استغلال المحاسبة وتم إصدار سندات مصنفة على هيئة فئات. فالفئة الأولى، تمثل القروض التي من الممكن تحصيلها خلال مدة معينة قريبة، وفئة ثانية متوسطة الوضع وفئة ثالثة مقابل الديون المعدومة المشكوك في تحصيلها. وتم إعطاء تلك السندات أسماء جديدة (مثل كثير من مصطلحات الأوراق المالية) كي يتم تسويقها.

ولضمان بيع تلك السندات للمستثمرين الراغبين في عائد مريح وكبير يقوم البنك الاستثماري بشراء سندات خزانة مقابل سندات الفئة الأولى والثانية أو التامين عليها.

وتم فرض فائدة صغيرة على السندات الممتازة وفائدة اكبر قليلا على السندات العادية وفائدة عالية جدا على السندات مقابل الديون المعدومة (وفي الحقيقة أن كل الديون هي في حكم الديون المعدومة).

في الأغلب تباع سندات الفئة الأولى لصندوق استثمار تعاوني في آسيا أو الخليج، أو لمجلس محلي مدينة صغيرة في ألمانيا يريد استثمار ميزانيته وما شابه. وتبقى سندات الفئة

الرديئة فيشتريها مثلا كبار موظفي بنك الاستثمار أو معارفهم ويحصلون على فوائد هائلة عليها.

ثم جاء انهيار أسعار العقار في أمريكا، وبعدها اسبانيا وايرلندا وبريطانيا وغيرها. وانكشفت كل الحيل الاستثمارية لإخفاء القروض العقارية الرديئة وأصبحت هناك بنوك كثيرة في العالم في ورطة، أما نتيجة تمويلها تلك القروض أو شرائها لسندات الدين المرهونة بها، ومنذ صيف العام الماضي، فقدت البنوك والمؤسسات المالية الثقة مع بعضها ولم يعد احد منها يصدق ما يعلنه الآخر عن وضعه المالي والمحاسبي.

وازداد هاجس الخوف من وجود ديون ضخمة معدومة غير مرئية. وبسبب انعدام الثقة، توقفت البنوك عن الإقراض فيما بينها وأصبح الاقتراض من الأسواق الثانوية في غاية الصعوبة خشية الانكشاف على مخاطر غير متوقعة. وأصبحت هناك حاجة ملحة للبنوك للاقتراض من بعضها على المدى القصير لتتمكن من تغطية الإقراض على المدى المتوسط والطويل للأعمال والأفراد.

وهكذا نشأت الأزمة الائتمانية على الرغم من كل محاولات الحكومات بشراء المصارف المالية المنهارة أو حالات الاندماج التي حدثت بين بعض المؤسسات المالية الضخمة أو فرض خطة الإنقاذ في ضخ المزيد من السيولة في القضاء عليها تماما. إذ إن منتصف شهر سبتمبر / أيلول من عام 2008 شهد بداية تفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة لدرجة أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث من شهر تشرين الأول من نفس العام "أسبوعا داميا" وتاريخيا للاقتصاد الأمريكي انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط، في حين تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأمريكية.

بعد العرض السابق يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية هي أزمة رهون عقارية Sub prime Loans Crisis بالأساس بسبب قيام السماسرة (المؤسسات غير المصرفية) بالعمل كوسيط للحصول على التمويل العقاري من جهات غير موثوقة والذي ازداد بشكل غير طبيعي إلى حد وصول المصارف ومؤسسات الرهن العقاري تخسر بمرور الوقت إلى خسارة جزء من قروضها بسبب انخفاض أسعار العقارات مما أدى إلى امتناع المقترضين على سداد التزاماتهم للبنوك وهذا ما دفع البنوك إلى التشدد في شروط القروض لاحقا والذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على القروض وبالتالي عدم الاستقرار وانخفاض معدل النمو الإجمالي وفقدان ثقة المستثمرين.

فضلا عن ما سبق كان هناك ضعف في الرقابة المصرفية أدى إلى الاستمرار في منح قروض وبعدد كبير جدا لجهات غير موثوقة ائتمانيا أدت بالنهاية إلى إلحاق الضرر بعدد من المصارف والوقوع في شباك أزمة سيولة لا يمكن الإفلات منها على المدى القريب.

مظاهر الأزمة

من أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية سقوط اكبر المصارف في الولايات المتحدة ومنها إعلان بنك Bear Sterns الاستثماري إفلاسه في بداية الأزمة مما كان له الأثر الكبير على النظام المالي الأمريكي، وتلى ذلك تعرض كل من مؤسستي Fannie Mai & Freddie Mac وهما مؤسستان ماليتان تعملان بالرهن العقاري وتسيطران على أكثر من نصف العمليات المالية في السوق الأمريكية المتعلقة بقطاع الإسكان من تمويل مباشر فضلا عن عملهما في محافظ السندات المضمونة بالرهون العقارية.وبعد ذلك انهار بنك Lehman Brothers ويعد هذا البنك من البنوك الضخمة في الولايات المتحدة ويلعب دور كبير في السوق الأمريكية إذ كان يعمل لديه حوالي 26 ألف موظف والذي يعد من اكبر ضحايا الأزمة وقد تم إشهار إفلاسه في 2008/9/15 والذي أدى إلى تفاقم الأزمة إذ بلغت إجمالي أصوله قبل الإفلاس 639 مليار دولار وتلا ذلك سقوط العديد من المصارف الضخمة والتي زادت من حدة وقوع الأزمة على النظام المالي الأمريكي (أبو دهيم، 2008).

وهكذا بدأت معالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالذعر والرعب مما شجع الحكومات في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ.

انتشار الأزمة وانتقالها لدول العالم

أن شدة ارتباط الأنظمة المالية العالمية فيما بينها واعتماد بعضها على بعض بشكل كبير كان السبب الأساسي في انتقال الأزمة من سوق إلى آخر، ولتعزيز القول السابق، يمكن القول أن العولمة ساعدت على استثمار المؤسسات المالية في جميع الأسواق المالية العالمية الكبرى، وبالتالي فان حدوث أي تراجع في احد الأسواق سيؤدي إلى تأثر جميع المستثمرين في ذلك السوق، فالمصارف الأوربية تستثمر أموالها في سندات الدين الصادرة من قبل شركات ومصارف أمريكية، وعند حدوث تعثر في السداد لدى هذه الشركات والمصارف سيؤدي إلى تغير مستوى نوعية موجودات المصارف المستثمرة الأوربية وقد يمتد ذلك ليصل إلى محاولة هذه المصارف بالحصول على تمويل من مصارف أخرى، وهكذا.

أسباب الأزمة

تعود أسباب الأزمة المالية الراهنة إلى عام2006 ونشوب ما سمي بأزمة القروض العالية المخاطر (أزمة الرهون العقارية) والتي سببت تعرض القطاع المصرفي الأمريكي إلى خسائر مالية ضخمة تعادل ملايين الدولارات والتي ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين. وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين بدون ضمانات أو مقابل ضمانات غير كافية متجاهلة بذلك قاعدة الحيطة والحذر وتقييم المخاطر مما شجع هذا الأمر أعداد كبيرة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود إلى شراء العقارات ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم ومع تزايد أعدادهم وتضخم مبالغ القروض بمرور الزمن لينتج عن ذلك حصول ارتباك في أسواق المال وفى أوساط المستثمرين في قطاع العقار.

وقد تعرضت البنوك المتخصصة في منح القروض إلى المخاطر أكثر من غيرها بسبب ارتفاع نسب الفوائد وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوى الدخل المتواضع، لذا سارعت البنوك إلى مصادرة مساكن الأفراد العاجزين عن تسديد القروض مما سبب أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار. فخلال عام 2007 تعرض أكثر من 1.3 مليون منزل لمطالبات قانونية بالمصادرة، وان تعرض عدد هائل من المنازل بمقدار هذا الرقم خلال سنة واحدة سيؤدي بالضرورة لانهيار سعر تلك المنازل حسب قانون العرض والطلب مما أدى إلى نشوء موجة حادة من الهبوط في سوق العقارات الأمريكية وبالتالي حدوث انكماش في النظام الاقتصادي الأمريكي ومن ثم تأثر جميع الأسواق المالية العالمية.

من السوق العقارية انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية بسبب ما يسمى "توريق الرهون العقارية" وهذا يعني إصدار البنوك أوراقاً مالية أو أسهما في ملكية عائد مجموعات متماثلة من القروض العقارية، تتيح لمن يشتريها أن ينال حصة منها، وأن يتحمل بالتالي جزءا من مخاطرها.

وبسبب الأزمة **ارتفعت** حجم المديونية لتصل إلى (36) تريليون دولار، كما ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي (64%) من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مديونية الأفراد والشركات لتصل إلى (27.6) تريليون دولار أي حوالي (9.2) تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التحويل العقاري وحوالي (18.4) تريليون دولار ديون على الشركات. كما تعاني الولايات من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها معدلات التضخم التي تجاوزت (4.5%) علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى (5.1%) وفقدان أكثر من ثلاثة مليون شخص

لوظائفهم أي بمعدل (80000) وظيفة شهريا ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب الأزمة من شهر ديسمبر عام 2007 إلى بداية عام 2009 أكثر من ثلاثة ونصف مليون شخص (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، 2009).

لقد سببت الأزمة المالية انكماش ملحوظ في الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2008، إذ زادت معدلات البطالة حتى وصلت إلى (6.1%) وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات في سبتمبر 2008 حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقرب من (605000) وظيفة منذ بداية الشهر الأول من عام 2007 وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات (كورتل ورزيق، بدون سنة)

ويشير أبو سليم إلى أن معظم الحالات التي تم دراستها للتحري عن أسباب الفشل الذي تعرضت له المصارف الأمريكية هو عدم كفاءة الإدارة كان السبب الرئيسي وراء الفشل وبالتالي الإفلاس، وفي دراسة لإحدى المؤسسات عن مسببات الفشل والأهمية النسبية لكل من هذه المسببات في فشل المؤسسات كان سبب عدم كفاءة الإدارة يحتل المرتبة الأولى وبنسبة 93.1% يليه الإهمال وبنسبة 2% يليه التزوير وبنسبة 1.5% يليه الكوارث وبنسبة 0.9% أما الأسباب الأخرى مجتمعة فكانت تشكل 2.5% من أسباب فشل تلك الشركات (أبو سليم، 2008).

ولغرض معالجة الوضع السابق وجدت المصارف المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية والأوربية نفسها مضطرة إلى ضخ أموال في البنوك المتضررة أو تغيير نسب الفوائد. وهذا ما أدى إلى اضطرار الحكومة للتدخل ومن ثم المساهمة في علاج الأزمة في سبيل الحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي مما شجعها على اقتراح خطة الإنقاذ التي سيتم التكلم عنها في الفقرة التالية.

خطة الإنقاذ

لغرض معالجة الأزمة المالية اقترحت الإدارة الأمريكية للكونجرس الأمريكي خطة لإنقاذ الوضع مما هو عليه، إذ تمنح الخطة وزارة الخزانة السلطة المطلقة لشراء موجودات عقارية من المؤسسات المالية طيلة سنتين حتى حدود 700 مليار دولار أمريكي وهذا المبلغ يقع ضمن حدود التقديرات التي أعلنها خبراء ماليون عقب الأزمة، فخبراء بنك سوسيتيه جنرال sosiete general مثلا قدروا تكلفة الخطة بـ800 مليار دولار أمريكي في حين راوحت تقديرات عدد من البرلمانيين الأمريكيين بين 500 و1000 مليار دولار أمريكي وبهذا ستصبح هذه الخطة، في حال اعتمادها، أضخم تدخل حكومي لمساعدة القطاع الخاص على الإطلاق في تاريخ الولايات المتحدة وسيعمل بهذه الخطة لمدة سنتين، ولكن وزارة

الخزانة تتمتع بصلاحية أن تبقي في عهدتها الأصول العقارية التي ستشتريها بموجب الخطة طالما رأت ضرورة لذلك. والأصول التي يحق للوزارة شراؤها بموجب هذه الخطة يجب أن تكون مرتبطة بقروض عقارية سلمت قبل بدء الوزارة بإعداد هذه الخطة. وستكون المؤسسات المالية التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها معنية بهذه الخطة وطلبت الإدارة من الكونجرس الإذن بتوظيف خبراء لإدارة الأصول التي ستشتريها من البنوك.

أن خطة الإنقاذ تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن، ويمكن القول بأنها حل مؤقت وغير فعال من الممكن أن يعزز ثقة المودعين لكنه لن ينال الموافقة إلا إذا كانت الأصول المعنية ذات قيمة، كما أن الخطة تقوم على أن معظم الرهونات العقارية هي عبارة عن قروض رديئة مبنية على تفكير في أن قيم العقارات سوف تستمر في الارتفاع ومن غير المحتمل أن تزداد قيمة هذه العقارات، بل من الممكن أن تنخفض أكثر منذ ذلك، وبالتالي ضياع الأموال التي تستخدمها الحكومة لشراء هذه الأصول.

وتتلخص جذور الأزمة في فوضى الجهاز المصرفي مما يتطلب دراسةَ قواعد عمل الوحدات المصرفية في الجهاز الأمريكي، وأيضًا دراسة أدوات الرقابة على هذه الوحدات، وقبل ذلك وبعده محاسبة المسؤولين عن هذا الانهيار، واشترطت الحكومة على الشركات المستفيدة من الخطة أن تتوصل إلى إعادة هيكلة نفسها وإلا سيتم سحب القروض منها في حال عدم إثبات قدرتها على البقاء وإجراء الإصلاحات المطلوبة للخروج من الأزمة.

أن قرار الحكومة الأمريكية بتخصيص مبلغ (700) مليار دولار لضخها في القطاع المصرفي قد لا تغطي الديون المتعثرة سوى (6%) منها حسب آراء الخبراء الاقتصاديون وهي تعد خطوة غير كافية لمعالجة الأزمة وهو ما يفسره استمرار هبوط المؤشر العام في البورصات وتذبذبها هبوطا وصعودا بفعل عوامل العرض والطلب غير المستقرة، وكذلك أن محاولة البنك المركزي تقليص سعر الفائدة بهدف تشجيع البنوك على الاقتراض فيما بينها وتنشيط أداء البورصة لن تكون كافية للخروج من الأزمة (شاهين، 2009).

وينظر بعض المتخصصين إلى خطة الإنقاذ الأمريكية على أنها طوق النجاة للاقتصاد الأمريكي بل والاقتصاد العالمي على أساس الارتباط به ويراهن على نجاح الخطة مستشهدا بنجاح الاقتصاد الأمريكي في تجاوز أزمة الكساد العظيم التي حدثت في عام 1929 واستعادة عافيته.

في حين يرى البعض الآخر من المتخصصين بأن هذه الخطة لا تعالج جذور الأزمة ومسبباتها، وإنما تتصدى لأعراض ومظاهر الأزمة، وبالتالي لم ولن تُحدث الأثر المطلوب

على الأقل في فترة وجيزة إذ إن الوضع الاقتصادي الذي كان سائد في زمن أزمة الكساد الكبير كانت مختلفة فخطة الرئيس "روزفلت" لتجاوز أزمة عام 1929 والتي عرفت باسم The New Deal كانت ذات أبعاد إصلاحية اجتماعية واقتصادية، ولم تكن مخصصة لمعالجة وضع السوق المالية فقط كما هو الحال في الخطة الأمريكية التي تم إقرارها مؤخرا ذات العلاج المؤقت"، فهذه الخطة تقوم على شراء الأصول الهالكة من المؤسسات المتعثرة لمنعها من الانهيار، لكنها لن تقدم سيولة حقيقية وتزيد من رأس المال.

آثار الأزمة على العالم:

لقد سببت الأزمة انقلاب واضح لموازين القوى في العالم بشكل ضمني غير معلن فقد أثبتت الأزمة أن النظام الرأسمالي يحتاج بشكل شامل إلى مراجعة من حيث ثوابته ومرتكزاته وأساسياته ولم تعد مقولة "نهاية التاريخ" بمعنى سيادة الرأسمالية كنموذج مفروض على العالم أجمع، إذ تشير الأزمة إلى فشل هذه النظرية المتعالية من قبل المنادين لها.

وكشفت الأزمة أيضا زيف نظرية القطب الأوحد فلم تعد أمريكا القطب الوحيد في العالم المسيطر على الاقتصاد العالمي وان هناك ضرورة دولية بأن يدار الاقتصاد العالمي مجتمعيا من خلال المنظمات الدولية شرط أن لا يخضع للإدارة الأمريكية وهذا يمثل تراجعا سياسيا كبيرا.

وقد توقعت اغلب الشركات الكورية الجنوبية حل الأزمة المالية العالمية في غضون سنتين أو ثلاث سنوات حسب نتائج استطلاع أجرته غرفة التجارة والصناعة الكورية شاركت فيه 180 شركة. ويمكن القول أن الجانب الايجابي الوحيد للازمة هو هبوط أسعار العقارات.

وهناك تعريف للازمة ينطبق على الواقع الذي نعيشه اليوم على اعتبار انه سيكون هناك تأثير طويل على الاقتصاد الأمريكي والعالمي حسب توقعات أغلبية المتخصصين (هي عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر ماديا على النظام كله، كما انه يهدد الافتراضات الرئيسة التي يقوم عليها النظام بمعنى أن الأزمة في جوهرها تمثل تهديد مباشر وصريح لبقاء كيان المؤسسة واستمرارها لأنها تهدد قيم المؤسسة، ثقافتها التنظيمية، اتجاهاتها وأهدافها، وكل ما يؤمن فيه النظام أو المؤسسة) (تومي وصولح، 2008).

الفصل الثاني

المعايير المحاسبية والأزمة المالية العالمية

مفهوم المعايير المحاسبية

يقصد بكلمة المعيار Standard الانموذج الذي يوضع ليقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فالمعيار المحاسبي Accounting Standard هو المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها (لطفي، 2004).

فالمعيار المحاسبي يمكن إعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لابد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله. ويمكن إعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتطرق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

كما يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة ومقبولة من قبل مستخدميها ومنسقة مع بعضها البعض، لان الغرض الأساس من معايير المحاسبة هو تحديد أساسيات الطرائق السليمة لقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي. وبما أن المعايير المحاسبية تمثل حلولا لمشاكل خاصة وعرضا لإجراءات عملية خاصة لذا يجب أن تتسم بالتعدد والتعديل المستمر انسجاما مع الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية اللذين يتسمان بالثبات النسبي. فالمعايير المحاسبية هي التي تربط الأهداف والمفاهيم بالتطبيقات العملية.

ويشير Belkaoui إلى أن المعيار المحاسبي هو قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية (Belkaoui, 1981) كما أن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تتصف بصفة الثبات أو عمومية الاستخدام نظرا لتغير الظروف البيئية من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير هي أقل ثبات من المبادئ، وبسبب وجود علاقة بين الاعتبارات البيئية والمعايير فإن عملية بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية والسياسية (الشيرازي، 1990).

ويمكن وضع التعريف التالي للمعايير المحاسبية فالمعيار المحاسبي هو **بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث**

المالية للوحدة، وهذا يساعد على جعل الكشوفات المالية ذات قابلية على المقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة فالمعيار يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها والظروف البيئية السائدة وأساسيات النظرية المحاسبية.

أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تكمن أهمية المعايير المحاسبية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على كشوفات مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين. فهي ضرورية للأسباب الآتية (العبد الله، 1992):

أ- **المقارنة:** تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، وهذه العملية تتطلب كشوفات معدة وفق أسس موحدة، وبما إن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات، لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك الكشوفات.

ب-**كلفة معالجة المعلومات المحاسبية:** إن توحيد الأسس لإعداد الكشوفات هو ضروري لمتخذي القرارات، فإذا كانت الكشوفات المحاسبية معدة وفق أسس مختلفة ومتعددة، عندئذ يحتاج متخذ القرار لطريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، وهذا من شأنه إن يكلف متخذ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه الكشوفات التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية.

ج- **القدرة على فهم المعلومات:** معظم مستخدمي الكشوفات المالية لديهم قدرة محددة في فهم المعلومات المحاسبية، فإذا تم إعداد هذه الكشوفات وفق أسس غير موحدة، يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل فعال في إجراء المقارنات بين الوحدات أو بين الفترات المالية للوحدة نفسها.

د- **الدعم المنطقي:** إن المعايير المحاسبية مدعومة منطقيا وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين، لأنه لابد من وجود نوع من الالتقاء بينهم في العمل فالمعايير المحاسبية هي بمثابة نقطة الالتقاء حتى وان كانوا يعملون في وحدات إقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة.

ه- **انسيابية الاستثمار بين البلدان:** للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لابد أن يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وإن ما

يسهل عمل المقارنة هو إتباع طرائق محاسبية موحدة عند إعداد الكشوفات المالية، وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة.

ويرى Aitken &Wise بأن وجود المعايير المحاسبية ضروري من حيث توحيد حسابات الفروع وجعل القرارات المتخذة في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر دقة ورصانة وتساعد على مقارنة التقارير المالية في الدول المختلفة، كما توفر المعايير إمكانية لتسجيل الشركات في الأسواق المالية الخارجية دون الحاجة إلى إعداد كشوفات مالية وفق أسس محاسبية متعددة وإنما يتم استخدام أسس موحدة (Aitken & Wise , 1984).

كما يؤكد أهمية المعايير المحاسبية كل من Walk, Francis & Tearney بالنقاط التالية (Walk, et al.,1984):

أ- بسبب عدم وجود سوق كفوء للمعلومات المحاسبية في الواقع العملي، يمكن إعتبار المنشأة محتكرة إحتكاراً طبيعياً للمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن عدم وجود معايير محاسبية سيجعل المنشأة تتحكم في نوعية وكمية المعلومات وطريقة الإفصاح عنها وهذا من شأنه أن يترتب عليه الآتي:

1. إختلاف في الطرائق والأسس المحاسبية التي تستخدمها الشركات لمعالجة العمليات والأحداث ذات الصفة المالية المتماثلة ومن ثم يكون من الصعوبة إجراء المقارنة.
2. قد يتم إستخدام أساليب غير كافية لقياس وعرض الأحداث المالية المؤثرة على الشركة مما يؤثر بشكل سلبي على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة وتقييم الأداء.
3. إن منح الإدارة كامل الحرية للإفصاح عن الأساليب المحاسبية التي تختارها أو تطبقها قد يؤدي إلى تعارض مصالح الفئات المختلفة وهذا من شأنه إن يقلل الثقة بالكشوفات المالية.

ب- بسبب الرغبة بتحقيق الأهداف الاجتماعية، حيث أن هدف المجتمع هو تحقيق التوزيع الأمثل لموارده على المشاريع الاستثمارية المتزاحمة على تلك الموارد، لذا يتعين حماية حقوق الإطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية كافة. وهذه الحماية يمكن أن تتم عن طريق الإفصاح العام عن فرص ونتائج الاستثمار للجميع والذي يساعد على تحقيق هذا الهدف هو وجود المعايير المحاسبية التي ستمنع إستفادة البعض من المعلومات المحاسبية دون البعض الآخر، هذا من جانب ومن جانب آخر ستتجه الدولة للاستثمار في الاستثمارات التي لا تحظى بإقبال كاف من جانب المستثمرين لخدمة الصالح العام للمجتمع.

إن المعايير المحاسبية الدولية مبنية بالكامل على النمط الأمريكي للمحاسبة، فالمعـــايير الدولية ما هي إلا عولمة للنمط الأمريكي في المحاسبة الذي يجسد ظاهرة إجتماعيـــة تـــنعكس عن توليفة المعتقدات السائدة في المجتمع الأمريكي (العبد الله، 2001)، وتطبـــق معظـــم دول العالم المعايير المحاسبية الدولية وبالأخص الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والتـــي تعد القوى المحركة لعولمة الإقتصاد العالمي الهادفة إلى تحويل إقتصاد الدول مـــن الإقتـــصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

وأخيراً، يمكن القول إن الهدف الأساسي من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الـــدولي International Accounting Harmonization فـــي ســـبيل الاستفادة من الكشوفات المالية المعدة بموجبها في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، أما في حالة عدم وجود مثل هذه المعايير فسيتم عندئذ استخدام طرائق محاسبية متباينة توصل إلى كشوفات مالية كيفية يصعب فهمها أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين بـــسبب اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشاة الواحدة أو المنـــشآت المختلفة ومن ثم ستكون هناك صعوبة في تحقيق المقارنة بين الشركات المختلفة.

خصائص المعايير المحاسبية الدولية

بعد أن تم التطرق إلى أهمية وجود معايير محاســـــبية دوليـــة، لابـــد مـــن معرفـــة الخصائص الأساســـــــية الواجب توفرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة مـــن وجودهـــا وهي كالآتي (الشيرازي، 1990):

أ- **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا مـــن الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهـــداف ومفـــاهيم وفـــروض ومبادئ.

ب- **الملاءمة:** باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجـــب مراعـــاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملـــي وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.

ج- **المرونة:** بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخـــر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عمليـــة إعـــدادها تعـــد عمليـــة مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

د- **الواقعية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة مـــن الواقـــع وتـــتلاءم مـــع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

فضلا عن الخصائص المذكورة سابقا يمكن إضافة الخصائص الآتية:

ه- **المفهومية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.

و- **الحيادية:** يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.

ز- **الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية:** بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبةِ المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

قبل عام 1930 كانت المحاسبة غير خاضعة لأي صورة من صور التنظيم المهني وكانت السياسة المحاسبية تعتبر من أسرار الوحدة المحاسبية ونتيجة لذلك لم يكن بالامكان إجراء المقارنة فيما بين الشركات أو لنفس الشركة لفترات متعاقبة، وفي عام 1929 حدثت أزمة الكساد الكبير المتعلقة بانهيار سوق ألأوراق المالية، إذ أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة هو قيام الجهات المستفيدة باتخاذ قرارات مستندة إلى كشوفات مالية معدة وفق أسس محاسبية مختلفة مما افقد تلك البيانات القابلية على المقارنة بين تلك الشركات من قبل المستفيدين الخارجيين، هذا الأمر تطلب أن يكون هناك معايير محاسبية معتمدة على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وصادرة من قبل جهات مهنية معترف بها لجعل القوائم المالية تعد على أسس متسقة لها قابلية المقارنة وتكون ذات فائدة للجهات المختلفة. وهنا طالبت هيئة تداول الأوراق المالية في أمريكا SEC بالعمل على تطوير مبادئ ومعايير مهنة المحاسبة لتكون ملزمة لكافة الوحدات المحاسبية.

إن الاختلاف في تطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد الكشوفات المالية يؤدي إلى التوصل إلى نتائج مختلفة فبعض المنشات يمكن أن تحقق ربح بمقدار معين باستخدام معايير محاسبية معينة، لكن لو تم إعادة تلك الكشوفات نفسها وفق معايير محاسبية أخرى لتم التوصل إلى نتائج مختلفة وكدليل على ذلك يشير خوري (1992) إلى إن مصرف ناشيونال ويست منستر البريطاني British National West Minister قد حقق ربح مقداره 65 مليون جنيه إسترليني وفق المعايير المحاسبية البريطانية في عام 1991، لكن عندما تم إعداد كشوفاته مرة ثانية لنفس السنة وفق المعايير المحاسبية الأمريكية وجد بأنه قد حقق خسارة مقدارها 59 مليون جنيه إسترليني، لذلك فان الاعتماد على معايير موحدة يؤدي إلى تحقيق نتائج موحدة. وهذا ما تصبو لتحقيقه المحاسبة الدولية.

وإن المعايير المحاسبية الدولية تستخدم نتيجة لكل من (Choi, et al., 2002):

1. الاتفاقيات الدولية أو السياسية.
2. الاتفاق الاختياري (أو الاختيار الذي تشجعه الاعتبارات المهنية).

3. قرارات واضعي المعايير المحاسبية الوطنية.

دور المعايير المحاسبية في الأزمة المالية العالمية

لقد تم التوضيح في الفصل السابق بان السبب الأساس في ظهور ونشوء الأزمة المالية هو مشكلة الرهونات العقارية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم انتشرت في أنحاء العالم لتصبح أزمة مالية عالمية والتي أدت إلى تعرض الشركات المالية العملاقة إلى الانهيار ومن ثم الإفلاس وتعرض الاقتصاد العالمي إلى حالة من الانكماش المالي.

في السابق كان يتم استخدام طريقة الكلفة التاريخية في تقييم الأصول ولكن عند حدوث أزمة Enron في عام 2002 صدر قانون ينص على وجوب استخدام القيمة العادلة (القيمة السوقية) والتي بدورها أسقطت الاقتصاد مرة أخرى إلى الهاوية، فما حدث في عام 2002 حدث ولكن بصورة موسعة مع اعتماد قوانين محاسبية أخرى. وباستخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول، وأصبحت هناك ثغرة ينفذ من خلالها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، لذا ولحل هذه المشكلة تم اعتماد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement، لقد تم بناء هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة. وفي سبيل التخلص من قضية التلاعب بالقيمة العادلة عن طريق استخدام Mark to Model قدم هذا المعيار تفصيل هيكلي للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية عن مصادر مستقلة وكما يلي (آل عباس، 2009):

1. القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناءا على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.
2. القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا حسب أسعار السوق وبإتباع أفضل المعلومات المتاحة لها مع اخذ بنظر الاعتبار أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع في حالة عدم وجود أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

هناك اتفاق بين المحللين بان الأزمة المالية قد حدثت بسبب تلاعب الإدارة في عملية تقييم الرهونات العقارية، وتم ذلك بالاعتماد على المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 والخاص بالقيمة العادلة. وفي الحقيقة أن المعيار ينص على ضرورة أن تكون التقديرات موضوعية وذات درجة عالية من الموثوقية وان لا يتم اللجوء إلى التقديرات سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان لقيمة الأدوات المالية، وان المعيار يؤكد على الإفصاح على القيمة العادلة، وهناك أشخاص مختصين بعملية التقييم والمشهود لهم بالحيادية وعدم التحيز والمكلفين من قبل الإدارة، لذا إذا كان هناك تقدير جزافي وغير عقلاني للقيم فهذا ما يجب أن تتحمله

الإدارة لأنها هي التي قامت بتكليف أشخاص يفترض أن يتمتعون بالنزاهة والحياد ولا يمكن تحميل المعايير المحاسبية بذلك.

ويذكر البعض بان تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة والذي يعادل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 باعتباره من أسباب الأزمة المالية بسبب وجود شكوك حول إساءة تطبيقه بشكل صحيح. وقد تضمنت خطة الإنقاذ التي اقترحتها الإدارة الأمريكية قسمين هما 132 و 133 والذي يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة إذ ينص القسم 132 Authority to suspend mark to market accounting على هيئة الأوراق المالية SEC امتلاك صلاحية تعليق تطبيق المعيار 157 لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بان ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين، أما القسم 133 Study on mark to market accounting فينص على انه يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة (90) يوم تبدأ من تاريخ إقرار الخطة بحيث تتضمن الدراسة: اثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية، اثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال عام 2008، اثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية، مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، المعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي 157. (أبو دهيم، 2008)

وقد طالب البعض بإيقاف العمل بمعيار القيمة العادلة على أساس انه كان السبب في تأجج الأزمة، غير أنه في الحقيقة هناك العديد من الأصوات التي تدافع عن هذا المعيار وتؤكد بأنه ليس السبب في إشعال فتيل الأزمة وتطلب استمرار العمل بموجبه ومنهم: Center for Audit Quality وقد أرسلوا رسالة إلى الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2008/9/30 يوضحون فيها بأنه إيقاف تطبيق معيار محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق راس المال وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية اقل والقدرة على المقارنة اضعف. كما يدافع عن معيار القيمة العادلة Council of Institutional Investors والذي يدير أعضاءه أصول قيمتها 3 تريليون دولار وقد بعثوا برسالة في 2008/10/1 إلى هيئة الأوراق المالية SEC وتتضمن بأن تعليق العمل بمعيار محاسبة القيمة العادلة سيقلل من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق راس المال ولن يساعد ذلك في حل مشكلة الأزمة المالية. كما هناك CFA Institute (وهي مؤسسة عالمية تضم حوالي 97000 خبير استثمار) قد قامت بإجراء استبيان ضمن الاتحاد الأوربي تضمن سؤالين فقط وهما:

الأول: هل تدعم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة وفقا لمعـــايير الإبـــلاغ المـــالي IFRSs ؟
الثاني: هل تعتقد بان الوقف سيزيد أو ينقص من الثقة في النظام البنكي الأوربي؟

وجاءت النتيجة كما يلي: الإجابة على السؤال الأول بنعم 21% وبلا 79% والإجابـــة على السؤال الثاني بزيادة الثقة 15% وبنقصان الثقة 85%. وفي ضوء نتيجة الاســـتبيان تـــم إرسال رسالة بتاريخ 2008/10/2 إلى الرئيس الفرنسي ساركوزي يعلمونـــه قـــادة الاتحـــاد الأوربي بان أي تعديل في المعايير المحاسبية المتعلقـــة بالقيمـــة العادلـــة ســـيقلل مـــن ثقـــة المستثمرين في النظام المصرفي الأوربي ولن يساعد على أي تحسين في استقرار السوق وان المعايير قد تم تطويرها من اجل تزويد مستخدمي البيانات المالية بتعبير صادق عـــن الحقيقـــة وان تغير السياسات المتعلقة بتلك المعايير سيقلل من الشفافية، وسيضعف من معايير المحاسبة المقبولة عالميا، وان ألالتزام بتلك المعايير وما يرافق ذلك من إيضاحات كافية ستسمح لخبراء الاستثمار بتقييم السلامة المالية للشركة وان وضع قناع على الأداء المالي ســـوف لـــن يحـــل الإشكالية وأخيرا فان وقف التعامل بمبدأ القيمة العادلة لن يحل الأزمة (أبو دهيم، 2008).

إن المعايير المحاسبية الدولية كانت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات (وخاصة فـــي الشركات الأمريكية) لتضخيم الأصول للتلاعـــب فـــي الأربـــاح(2009) (ســـمارة، 2009)، فالتصريحات التي تواترت خلال الفترة الماضية بشأن المعايير المحاســـبية تعكـــس أن هنـــاك رغبة في إيجاد صبغة عالمية للمعايير المحاسبية. إذ أن المطبق حاليا في العالم هـــو المعـــايير المحاسبية الدولية IFRS والمعايير المحاسبية الأمريكية، وهناك دول تتبنـــى معـــايير وطنيـــة مشتقة من المعايير الدولية والأمريكية. وأن التفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي القرار الاســـتثماري خاصـــة المؤســـسات المالية (الممولون)، وهناك ضغط من المؤسسات المالية العالمية وأسواق المال العالمية لتوحيد المعايير المحاسبية ليتسنى لها تمويل الشركات حول العالم وفق رؤيـــة واضـــحة (الـــذيباني، 2009).

ويشير د. محمد السهلي المستشار في برايس ووتر هاوس كوبرز وأستاذ المحاسبة في جامعة الملك سعود إلى أن التصريحات التي تخص معايير الإبـــلاغ المـــالي الدوليـــة IFRS والمعايير المحاسبية الأمريكية تعكس بان هناك رغبة في إيجـــاد صـــبغة عالميـــة للمعـــايير المحاسبية، إذ أن المطبق حاليا في العالم هي المعايير المحاسبية الدولية وهناك بعـــض الـــدول التي تتبنى معايير محلية مشتقة من المعايير المحاسبية الدوليـــة والأمريكيـــة، فالتفـــاوت فـــي استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة إجراء المقارنات لمتخـــذي القرارات الاستثمارية، وهناك ضغط من المؤسسات المالية وأسواق المـــال العالميـــة لتوحيـــد

المعايير المحاسبية للحصول على رؤية واضحة حول العالم لغرض تفادي تعرض العالم إلى أزمات مالية جديدة (الذيباني، 2009).

كما أن هناك اجتماعات مكثفة بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية لتوحيد معيار الإيرادات وهو أهم معيار في الشركات ذو الصلة المباشرة بتفسيرات الأزمة المالية العالمية، إذ بات الأمريكيون يؤيدون حاليا مسألة المعايير المحاسبية ذات الصبغة العالمية وقد يكون هناك معيار دولي عام ومعيار محلي لكل دولة (الذيباني، 2009).

ويشير طلال أبو غزالة إلى انه نحن أمام أزمة اقتصادية قادمة لن تحل إلا بتحول في الاقتصاد الأمريكي ثم المنظومة الاقتصادية العالمية والمنظومة المالية العالمية والمؤسسات المالية العالمية بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية لأن من أحد أسباب المشكلة وجود معايير محاسبة خاطئة وبالتالي نحن أمام عشر سنوات من التحول الاقتصادي العالمي في كافة القطاعات وكافة المجالات. (أبو غزالة، 2009)

وقد ركزت قمة العشرين التي تضم اكبر عشرين شركة في العالم والتي انعقدت في لندن في شهر نيسان من عام 2008 ومؤتمر وزراء المالية الذي انعقد قبلها على المعايير المحاسبية المتعلقة بحساب الديون الهالكة وتقييم الموجودات وتقييم الديون. وطالبت القمة المجتمع المحاسبي بإيجاد حلول لها. إلا انه يبدوا بأن المجتمع المحاسبي الدولي لا يريد أن يتحرك بسرعة لتنفيذ قرارات قمة العشرين. (أبو غزالة، 2009)

أن أسباب انهيار الشركات العالمية يرجع إلى افتقار إداراتها إلى الممارسة السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة واختلال هياكل التمويل وعشوائية الصرف ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية حول الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها وبالتالي وصولها إلى حالة الانهيار وان وصول هذه الشركات والوحدات الاقتصادية إلى الانهيار يرجع إلى عدم تطبيق مبادئ الحوكمة والتي ترتكز على المبادئ المحاسبية والإفصاح والشفافية وإظهار البيانات والمعلومات الحقيقية عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية.

وأخيرا، يمكن القول أن المعايير المحاسبية وخصوصا معايير القيمة العادلة ليست السبب الأساس في نشوء الأزمة المالية، إذ إنها ساعدت على إظهار الخسائر الحقيقية إلا إنها لم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس إلى منعها، فالمعايير لعبت دور أساسي في إظهار هذه الأزمة وكشفها للعالم على حقيقتها، وإن الأزمة قد حدثت بسبب فشل الإدارات وسوء تقييم الرهونات العقارية وليس بسبب تطبيق المعايير المحاسبية وبالتالي هناك ضرورة

بالاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية مع إيجاد صبغة عالمية لها، وعليه يتم رفض الفرضـــية الأولى وقبول الفرضية الثانية ببراءة المعايير المحاسبية من هذه التهمه ألموجهه إليها جزافا.

الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. لا توجد علاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية ونشوء الأزمة المالية العالمية.
2. أن إيقاف العمل بمعيار القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق راس المال وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية اقل والقدرة على المقارنة اضعف وسيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي ولن يساعد على استقرار السوق.
3. أن السبب الأساسي في نشوء الأزمة المالية العالمية هو الرهون العقارية لأشخاص غير موثوقين.
4. أن عدم كفاءة الإدارة يعد من أسباب فشل المصارف الاستثمارية وبالتالي إفلاسها.
5. أن عدم وجود رقابة على النشاط الاقتصادي أدى إلى انفلات الوضع الاقتصادي.
6. أن توريق السندات تعد من الحيل المحاسبية الاستثمارية المعروفة.
7. هناك نتائج ايجابية للمحاسبة تظهر عند انهيار الشركات العالمية وهي ظهور معايير محاسبية جديدة أو القيام بتطوير المعايير القديمة.
8. أن حدوث الأزمة أجبرت حكومات الدول ومن ضمن تلك الحكومات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بالنشاط الاقتصادي.
9. أن الأزمة المالية قد أثرت على معدلات النمو ورفع معدلات التضخم وانتشار البطالة والفقر في مختلف دول العالم.
10. أن الأزمة ستؤدي إلى تطوير المحاسبة والمعايير المحاسبية نحو الأفضل في سبيل تجنب الوقوع في أزمات مماثلة.
11. لقد سببت الأزمة انقلاب واضح لموازين القوى في العالم بشكل ضمني غير معلن فقد أثبتت الأزمة أن النظام الرأسمالي يحتاج بشكل شامل إلى مراجعة من حيث ثوابته ومرتكزاته وأساسياته ولم تعد مقولة "نهاية التاريخ" بمعنى سيادة الرأسمالية كنموذج مفروض على العالم أجمع، إذ تشير الأزمة إلى فشل هذه النظرية المتعالية من قبل المنادين لها.
12. كشفت الأزمة زيف نظرية القطب الأوحد فلم تعد أمريكا القطب الوحيد في العالم المسيطر على الاقتصاد العالمي.

13. أن ظهور الأزمات والفضائح المالية قد أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول المحاسبة والتلاعبات المحاسبية وبالتالي ضعف الثقة بالمعايير المحاسبية الدولية.

التوصيات

1. الاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية مع إيجاد صبغة عالمية لها على أن لا تعتمد على المعايير المحاسبية الأمريكية، مع الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن إي أزمات وخصوصا وأن لها دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية.
2. أن التعرض إلى الأزمات المالية يتطلب التغيير المستمر والدائمي لبعض المعايير المحاسبية مع إظهار معايير جديدة تتناسب مع الأوضاع المستجدة وتفي بالأغراض المنوطة بها، مما يؤدي ذلك إلى تقليل حالات التلاعب والغش والحد من انتشاره لحماية مصالح المستثمرين ومصالح الدول في سبيل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
3. على الحكومات السعي لضبط عملية توريق السندات بتشديد الرقابة.
4. أن الإجراءات الخاصة بتفادي أزمات في المستقبل تشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتغيير المعايير المحاسبية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق.
5. الاستفادة من تجارب الدول التي تعرضت إلى أزمات مالية في سبيل تلافي الوقوع في أزمات مماثلة.
6. عقد اجتماعات دورية بين دواوين المحاسبة والرقابة المالية على مستوى الوطن العربي لمناقشة المستجدات المالية ويفضل أن تكون تلك الاجتماعات سنوية لتداول ابرز التحديات التي تواجه هذه الدواوين مع مناقشة مختلف الوسائل لتطوير الأجهزة الرقابية والارتقاء بمهنة التدقيق والعاملين بها مع تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات لتحقيق رسالة الرقابة المالية المنشودة.
7. وجود تعاون بين دول الوطن العربي في تدريب وتأهيل الموارد البشرية وتطوير أساليب الرقابة وتحديث المعايير المحلية والاستفادة من تقنيات الحاسوب ونظم المعلومات وتبادل الخبرات المهنية والتنسيق مع المنظمات المهنية العالمية والإقليمية.

8. اعتماد معايير محاسبية محلية مشتقة من المعايير المحاسبية الدولية وتعـديلها بـشكل مستمر لمواكبة كافة التغيرات والتطورات.
9. ضرورة تحلي الشركات بالشفافية في إصدار البيانات المالية والإفصاح عنها.
10. بسبب فشل نظرية القطب الأوحد، أصبحت هناك ضرورة دولية بأن يدار الاقتصاد العالمي مجتمعيا من خلال المنظمات الدولية شرط أن لا يخضع للإدارة الأمريكية وهذا يمثل تراجعا سياسيا كبيرا.
11. محاسـبة المقصرين الذين تسـببوا في نشوء الأزمة وإخضاعهم للقانون مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث تصرفات مماثلة.
12. العمل على إيجاد حلول جذرية للتخلص من الأزمة وليس الوقوف على اقتراح حلول وقتية مثل خطة الإنقاذ فقط.
13. إيجاد الحلول لمشـكلة البطالة والفقر عن طريق منح المسـاعدات الإنسـانية للمتضررين.

المصادر

1. أبو دهيم، ايمن عمران، خطة الإنقاذ المالي الأمريكية وجهة نظر محاسبية، 2008، www.moheet.com/newsSave.aspx?nid=174932
2. أبو سليم، د. خليل ، الأزمة المالية العالمية والنظرة العربية، 2008، www.yahala.com/vp/archive/index.php/t-2645.html
3. الذيباني، عبد الله ، العالم يتجه إلى معايير محاسبية موحدة تفاديا لازمات مالية جديدة، دليل المحاسبين، 2009، www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=5220
4. أبو غزالة، طلال ، كيف يرى طلال أبو غزالة الأزمة المالية ،تقارير اقتصادية، 2009، www.aljazeera.net/.../EE3D8EA4-4991A9224BCBA8CD.htm
5. ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس غرفة السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، 2009، www.saudichambers.org
6. الشيرازي، عباس مهدي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
7.) هل كان جلاد الازمة المالية ام 157 FASال عباس، محمد، المعيار المحاسبي (ضحيتها، 2008، www.mostshark.net/vp/showthread.php?t=58775
8. العبد الله، رياض جاسم، **المعايير المحاسبية والبلدان النامية**، المؤتمر العلمي العربي التاسع للمعايير المحاسبية وأدلة التدقيق، عمان، الأردن، 1992.
9. تومي، ميلود وصولح، سماح، "مفهوم الأزمة: مستلزمات إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة" الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة 20 اوت 1955، سكيكده، الجزائر، 2008.
10. خوري، نعيم، **نظرات في القواعد المحاسبية الدولية وأفاق تطبيقها**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي العربي التاسع للمعايير المحاسبية وأدلة التدقيق، عمان، 1992.
11. سمارة ، سمارة محمود، المعايير المحاسبية والأزمة المالية، 2009، www.uaeec.com/articles-action-show-id-2260.htm
12. شاهين، علي عبد الله، الأزمة المالية العالمية أسبابها وتداعياتها وتأثيراتها على الاقتصاد، 2009، isegs.com/forum/showthread.php?t=2576

كورتل، فريد ورزيق، كمال، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، الجزائر.

13. لطفي، أمين السيد احمد، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

14.

15. Aitken, Michael and Wise, Trevor D., "**The Real Objectives of International Accounting Standards Committee"**, The International Journal of Accounting Education and Research, Fall, 1984.

16. Belkaoui, Ahmed, "**Accounting Theory**", Harcourt Brace Jovanocich, Inc.NY., 1981.

17. Choi, Frederick D.S., Frost, Carol Ann & Meek, Gary K., **"In International Accounting"**, fourth edition, Prentice-Hall, 2002.